توظيف ادوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاهداف الاقتصاد العراق انموذجاً للمدة (1990 – 2023)

احمد ثامر محمد الحافي أ.م.د أوس فخر الدين أيوب الجويجاتي
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد
ahmed.23bap181@student.uomosul.edu.iq Awsjwejatee@uomosul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/06/17
تاريخ قبول النشر : 2025/07/08

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتوظيف العلاقات الدالية بين متغيرات السياستين النقدية والمالية، وبيان مدى تأثيرها في معدل الاستقرار النقدي في العراق خلال المديين القصير والطويل، وذلك للمدة (1990–2023). وتتمحور الدراسة حول تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والمالية، ومدى تأثيرها على الاستقرار النقدي، بتوظيف كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، وسعر الصرف الحقيقي، والإنفاق العام، والإيرادات العامة، كمتغيرات مستقلة تؤثر في معدل الاستقرار النقدي كمتغير تابع.

اعتمدت الدراسة منهجين في البحث: الأول هو المنهج الوصفي الذي تناول الإطار النظري والعرض المرجعي لتوضيح طبيعة العلاقة والتفاعل بين السياستين النقدية والمالية، وأما المنهج الثاني فهو المنهج الكمي (القياسي)، إذ تم بناء أنموذج اقتصادي اعتمادًا على الأسس النظرية المدروسة، وتعزيزها بالدراسات السابقة، مع تطبيق الاختبارات الاقتصادية المناسبة باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، وذلك بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية(EViews 12) ، وتوصَّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أظهرت التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والمالية ومعدل الاستقرار النقدي في العراق، وتؤكد النتائج أن السياسة المالية اعتمدت في الغالب على الإنفاق الجاري من دون توجه واضح نحو الإنفاق الاستثماري طويل الأمد، وكذلك تبيّن أن سعر الصرف الحقيقي كان من أكثر العوامل تأثيرًا على الاستقرار النقدي في المدة المدروسة، ولاسيما بعد عام 2003، وساهمت الأحداث الأمنية والسياسية والاقتصادية في العراق في التأثير على فعالية الأدوات الاقتصادية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية والسياسة المالية

Abstract:

This study aims to measure and employ the functional relationships between monetary and fiscal policy variables, and to demonstrate their impact on monetary stability in Iraq over the short and long term, covering the period (1990–2023). The study focuses on analyzing the relationship between monetary and fiscal policy tools and their impact on monetary stability, by employing open market operations, the rediscount rate, reserve requirements, the real exchange rate, public spending, and public revenues as independent variables that influence monetary stability as a dependent variable. The study adopted two research approaches: the first is a descriptive approach, which addresses the theoretical framework and reference presentation to clarify the nature of the relationship and interaction between monetary and fiscal policies. The second approach is the quantitative (standard) approach, as an economic model was built based on the studied theoretical foundations, and reinforced by previous studies, with the application of appropriate economic tests using the autoregressive distributed lag (ARDL) model, with the help of the statistical software package EViews 12.

The study reached a set of results, the most prominent of which is that the results of the analysis showed a statistically significant relationship between monetary and fiscal policy tools and the rate of monetary stability in Iraq. The results confirm that fiscal policy relied mostly on current spending without a clear orientation towards long-term investment spending. It also became clear that the real exchange rate was one of the most influential factors on monetary stability during the studied period, especially after 2003. The security, political and economic events in Iraq

المـقدمـــة

تُعد السياسة النقدية والمالية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة اقتصادها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام والاستقرار النقدي بشكل خاص ، إذ تعمل السياسة النقدية على ضبط عرض النقد، والتحكم في أسعار الفائدة اللذين يعدان من الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية، يمكن تحقيق احد هذه الأهداف دون الاخر ، ولا يمكن تحقيق الهدفين معاً، فضلاً عن إدارة ومعدلات التضخم، بما يسهم في استقرار المستوى العام للأسعار والذي ينعكس اثره في تحقيق الاستقرار النقدي، وبناء الثقة في العملة الوطنية والأسواق المالية، في حين تركز السياسة المالية على إدارة الإنفاق العام والإيرادات الحكومية بأسلوب يحقق الكفاءة الاقتصادية، ويقلل من التقلبات الدورية التي قد تؤثر في استقرار الاقتصاد الكلي مع ضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، تؤدي أدوات السياسة النقدية كعمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، وسعر الصرف الحقيقي، دورًا جوهريًا في إدارة السيولة، وتنظيم الطلب الكلي، مما ينعكس بشكل مباشر على معدلات التضخم والنمو واستقرار النشاط الاقتصادي. وتُسهم أدوات السياسة المالية، وعلى رأسها الإنفاق العام والضرائب، في تحفيز الاقتصاد، ومعالجة الفجوات الإنفاقية، وتحقيق التوازن المالي، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على مجابهة التحديات الاقتصادية، ولاسيما في الاقتصادات الريعية والنامية مثل العراق، الامر الذي يصب تأثير السياستين كليهما في التأثير على المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي، وبالنتيجة على الاستقرار النقدي .

ويُعد الاستقرار النقدي من المؤشرات المحورية لنجاح السياسات الاقتصادية، إذ يعكس كفاءة الدولة في السيطرة على تقلبات الأسعار، وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، وتحفيز بيئة استثمارية مستقرة، ما يُسهم في دعم النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، من دراسة العلاقة التبادلية بين المتغيرات النقدية والمالية، وتسليط الضوء على دور سعر الصرف الحقيقي بوصفه متغيرًا حاسمًا في هذه الديناميكية الاقتصادية، لما له من تأثير مباشر في التوازنات الكلية للاقتصاد العراقي، ولاسيما في ظل ما يشهده البلد من تحديات اقتصادية وتقلبات مالية داخلية وخارجية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار النقدي، وهو أحد الركائز الأساسية للاستقرار الاقتصادي العام. وتقديم عرض نظري بحسب طروحات المدارس الاقتصادية، فضلا عن تحليل علمي للعلاقة بين الأدوات النقدية والمالية ومعدل الاستقرار النقدي، مما يسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر كفاءة، وتزداد هذه الاهمية في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد العراقي, ولاسيما ما يتعلق بالتذبذب في أسعار الصرف ومستوى التضخم وتغيرات الإيرادات العامة الناتجة عن الاعتماد الكبير على الريع النفطي، كما يسلط البحث الضوء على كيفية توظيف أدوات السياسة الاقتصادية بمختلف انواعها النقدية او أدوات السياسة المالية كالإيرادات والإنفاق العام في تحقيق الاستقرار النقدي.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن هناك تحديات مستمرة المتمثلة بـ ضعف التنسيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية تؤثر على فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة. وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي: إلى أي مدى تساهم أدوات السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار النقدي، وما مدى تأثير كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، والإنفاق العام، والإيرادات العامة، وسعر الصرف الحقيقي على معدل الاستقرار النقدي؟ وماهي الية انتقال الأثر بين المتغيرات .

أهداف البحث:

1. تهدف الدراسة إلى قياس وتوظيف العلاقات الدالية لمتغيرات السياستين النقديَّة والماليَّة ولتحقيق معدل الاستقرار النقدي في المدى القصير والطويل في العراق وللمدة الزمنية (1990 – 2023) .
2. دراسة توظيف أدوات السياسة النقدية والمالية المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، سعر الصرف الحقيقي، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، في معدل الاستقرار النقدي.

فرضية البحث:

الفرضية الأساسية: تفترض الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياستين النقدية والمالية ومعدل الاستقرار النقدي، بحيث تؤثر كل من عمليات السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي الإلزامي، وسعر الصرف الحقيقي، والإنفاق العام، والإيرادات العامة، على تحقيق الاستقرار النقدي بدرجات متفاوتة.

1- هناك علاقة إحصائية معنوية ذات دلالة اقتصادية قياسية بين متغيرات السياسة النقدية والاستقرار النقدي.

2- هناك علاقة إحصائية معنوية ذات دلالة اقتصادية قياسية بين متغيرات السياسة المالية والاستقرار النقدي .

حدود الدراسة:

اختصت الدراسة لمدة زمنية من (1990 – 2023) واتخذت من العراق أنموذجاً لتطبيق السياستين النقدية والمالية لتحقيق المعدل المطلوب للاستقرار النقدي المطلوب.

أسلوب الدراسة :

يعتمد أسلوب التحليل الاقتصادي النظري مكتملاً بالعمل التجريبي المستند إلى أدوات القياس الاقتصادي وصولاً تحقيق الاستقرار النقدي

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على منهجين، المنهج الأَوَّل: المنهج الوصفي لتوصيف الإطار النظري للسياستين النقديَّة والماليَّة وتوافق العلاقة بينهما في التأثير على معدل الاستقرار النقدي، والمنهج الثاني: المنهج الكمي لبيان درجة التوافق العلاقة بين مؤشرات السياستين النقديَّة والماليَّة وأثرها في معدل الاستقرار النقدي.

المبحث الأول/ الجانب النظري 1-1:الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية

1-1-1:مفهوم السياسة النقدية:

تُعد السياسة النقدية من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي ظهرت في القرن التاسع عشر، وبرزت كأداة أساسية تستخدمها الدولة في إطار النظام الرأسمالي، وقد شهدت السياسة النقدية تطورًا ملحوظًا في القرن العشرين؛ إذ أثبتت فعاليتها في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية المعقدة، كما يهدف واضعوا السياسات النقدية إلى تحقيق عدد من الأهداف من ضمنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم. على الرغم من ذلك، كانت السياسة النقدية محورًا للجدل الفكري بين علماء الاقتصاد. ومع مرور الزمن، تطورت هذه السياسة عبر مدارس فكرية متعددة، من بينها الكلاسيكية، والنيوكلاسيكية، والكينزية، والنقدية. ويُعد ميلتون فريدمان من أبرز رواد السياسة النقدية في الفكر المعاصر. وتتعدد مفاهيم السياسة النقدية لتشمل وظائفها وأهدافها المختلفة- (Einzing, 2000 , 55)

أولاً: تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها عملية السيطرة على المعروض النقدي لدولة ما لإكمال أهداف معينة مثل معالجة التضخم، أو تحقيق التشغيل الكامل. و يمكن أن تتضمن السياسة النقدية تحديد أسعار الفائدة، (Warin,2005,2) .عرفها عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (1332-1406م) بأنها إشراف الدولة على النقود المتداولة بين الناس، مع الحفاظ على قيمتها، ومنع التلاعب بها، فضلاً عن إلى حماية أموال الدولة بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن ثم، تعمل السياسة النقدية على الحفاظ على قيمة العملة، وهي من أهداف الدولة وواجباتها الأساسية.(بلباس, 2022, 14). يقول المقريزي أحمد بن علي (1364-1441م) عن السياسة النقدية إن الحكام بسبب طمعهم في الثراء، عملوا على زيادة إصدار النقود بكميات كبيرة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار. ويعود ذلك إلى أن زيادة إصدار النقود لم تكن تقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع، مما يعني أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم (سعيد، 2015، 34).

2.1.1: أنواع السياسة النقدية

يقسّم علماء ومفكرين الاقتصاد السياسة النقدية على ثلاثة أنواع رئيسة، بناءً على الوضع الاقتصادي للبلد المعني.

اولاً_ السياسة التوسعة

عندما يحدث في الاقتصاد ركود أو انكماش، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع السياسة التوسعية بسبب معدل البطالة؛ لذا يصبح من الضروري زيادة عرض النقود المتداولة في الأسواق. في هذه الحالة، يتجه البنك المركزي إلى تقليل سعر الفائدة؛ فيصبح الادخار أقل جاذبية وخفض نسبة الاحتياطي النقدي وشراء السندات الحكومية. ويقلل انخفاض سعر الفائدة من تكلفة الإنتاج، مما يشجع رجال الأعمال على الاقتراض من المصارف التجارية، ومن ثم يزيد مستوى الاستثمار وكذلك الإنفاق والاستهلاكي، ويؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. (القطيط 2020 ,6)

ثانياً_ السياسة الانكماشية

تعرف السياسة الانكماشية بأنها نوع من السياسات النقدية التي تقوم بها البنوك المركزية التي تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة في الاقتصاد أو رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق المالية بعمليات البيع والشراء في السوق المفتوح، والهدف الأساسي من هذه السياسة تقليل الضغوط التضخمية أو تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى ارتفاع في مستوى العام الأسعار:

رفع أسعار الفائدة: زيادة تكاليف الائتمان تجعل الائتمان أكثر تكلفة؛ مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق والاستثمار.

بيع السندات الحكومية: عن طريق بيع السندات في عمليات السوق المفتوحة، يمكن للبنك المركزي سحب السيولة المتداولة في الاقتصاد؛ مما يقلل من كمية الأموال المتاحة.

رفع نسبة الاحتياطي النقدي: زيادة الاحتياطي النقدي الذي يتوجب على المصارف الاحتفاظ به الذي يقلل من القدرة على الائتمان. السياسات الأكثر صعوبة في الاقتراض: تقلل من قدرة الأفراد والشركات على الائتمان Kareem & others_2022,547-548) .

ثالثاً– السياسة المختلطة

غالباً ما تجمع هذه السياسة بين السياسة النقدية التوسعية، والسياسية النقدية الانكماشية، كما تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وتعتمد هذه السياسة على تنوع الأدوات المعتمدة في تحقيق التوازن بين الاستقرار والنمو الاقتصادي، وفي مرحلة تسويق المنتج الزراعي فإن البنك المركزي يتبع إجراءات عكسية من وظيفتها تقليل مقدار عرض النقود بما يتوافق والزيادة الحاصلة الناتج المحلي الإجمالي أي المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي (الرفيعي، 2020، 264).

3.2.1 اهداف السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات أو سياسات الاقتصاد الكلي للبلد، إذ ترتبط بدرجة النظام الاقتصادي، إذ إن أهداف السياسة النقدية تختلف حسب اختلاف أو تطور النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في البلد؛ فهي تتحكم بسعر الفائدة وكذلك العرض النقدي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك المحافظة على استدامة التضخم (Shahzad and others 77– 78 ,2024)

وهنالك العديد من الأهداف للبنك المركزي يمكن الوصول إليها باستراتيجيات حديثة، وتقسم هذه الأهداف على ثلاثة اقسام، الأهداف الأولية، الاهداف الوسيطة، للوصول إلى الأهداف النهائية، إذ تعتمد على مجاميع نقديه في ارتفاع او انخفاض المعروض النقدي، ويمكن تحقيق هذه الأهداف بواسطة عدد من التغييرات الاقتصادية(الصالح والرتيمي، 2020، 5)

اولاً_ الأهداف الاولية

تسمى بالأهداف التشغيلية، وتعد نقطة البداية في تنفيذ أهداف السياسة النقدية بواسطة أدوات البنك المركزي للوصول إلى الأهداف الوسيطة ومن ثم إلى الأهداف النهائية، وتكون على شكل مجموعتين الأولى: مجاميع الاحتياطيات النقدية، والثانية: ظروف سوق النقد (الزهرة،35،2017)

ثانياً: الأهداف الوسيطة :

تتمثل مراحل إنجاز الأهداف الوسيطة في متابعة تطور بعض المتغيرات النقدية التي تتميز بوجود علاقة متوازنة (مستقرة) بينها وبين الهدف النهائي، وتمثل حلقة وصل بين الأهداف الأولية والنهائية، وتقسم على معدل الفائدة، سعر الصرف، والمجاميع النقدية (عبو وقسول, 2019, 49).

معدل سعر الفائدة

وكذلك تستخدم سعر الصرف

وأما المجاميع النقدية:

الهدف الوسيط للبنك المركزي

ثالثاً: الأهداف النهائية :

الأهداف النهائية للسياسة النقدية تعد بمثابة المحصلة النهائية لجهود تحقيق الأهداف الأولية والوسيطة. تقوم السلطات النقدية بتطبيق مجموعة من الأدوات والسياسات التي تستهدف في المقام الأول تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو. الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتلخص فيما يأتي:

1– استقرار المستوى العام للأسعار

2– تحقيق نمو اقتصادي مستدام

3– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

4_ تحقيق مستوى التوظيف الكامل

4.2.1 أدوات السياسة النقدية :

اولاً: الأدوات الكمية (غير المباشرة) :

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميعها الأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، وهذه الأدوات تهدف إلى التأثير في حجم الائتمان وتكلفته وفي كمية النقد المتاح بصورة عامة وذلك من التأثير في الاحتياطيات المصرفية، وبذلك يؤثر بصورة غير مباشرة في الحجم الكلي لعرض النقد، ومن أبرز هذه الأدوات: (sellon,and JR, 2004, 4-5).

1- عمليات السوق المفتوحة :

تعد الأداة الأكثر أهمية في البلدان المتقدمة؛ لأنها تمتلك أسواقاً مالية أكبر حجماً وأكثر تطوراً، وكون المبادرة عند استعمالها، بيد البنك المركزي، وتعني بمعناها الضيق قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية والأوراق التجارية واذونات الخزينة في السوق المالية وبمعناها الواسع تعني: بيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، فضلاً عن السندات الحكومية في تلك الأسواق؛ فعند اتباع سياسة نقدية توسعية يقوم البنك المركزي بالدخول إلى السوق المالي كمشتري الأوراق المالية المتمثلة بالسندات الحكومية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل سيسهم في رفع مستويات المعروض النقدي بقدرته على توسيع الاحتياطيات النقدية للمصارف، ومن ثم زيادة قدرتها على منح الائتمان، أما عند اتباع سياسة نقدية انكماشية فسيدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية، وهذا سيحدد من وقدرة المصارف على منح الائتمان لانخفاض احتياطاتها ومن ثم انخفاض العرض النقدي (Dragne & balaceanu, 2014, 304-306) .

-عيوب عمليات السوق المفتوحة:

تتسم عمليات السوق المفتوحة بعدد من العيوب في ظل بعض الظروف الاقتصادية؛ ففي حالة عدم وجود سوق مالي متطور يواجه البنك المركزي صعوبة في التأثير على احتياطيات البنوك التجارية بشكل فعال. كما أن وجود فائض في الاحتياطيات لدى المصارف التجارية، فضلاً عن تبني سياسات قروض ميسرة، قد يقلل من فعالية هذه الأداة. تُعد عمليات السوق المفتوحة أكثر فاعلية في البيئات التي تتمتع بأسواق مالية ونقدية نشطة وكفؤة. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تقلبات كبيرة في أسعار السندات الحكومية؛ مما يؤثر سلبًا على أسعار الفائدة ويعكس الأثر المطلوب، كما قد تهدد عمليات السوق المفتوحة ربحية (عبدالحميد، 2009، 24).

2- سعر اعادة الخصم :

يعد سعر اعادة الخصم من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد، ويقصد به الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها المصارف التجارية لديه للحصول على احتياطيات نقدية نستخدمها لأغراض منح الائتمان للأفراد والمؤسسات (pailwar,2013.331).

- **عيوب سعر إعادة الخصم:**

وفرة الاحتياطات لدى المصارف التجارية: عندما تكون المصارف التجارية لديها احتياطات كافية، يقل اعتمادها على البنك المركزي للجوء إلى إعادة خصم الأوراق التجارية؛ مما يقلل من فعالية أداة سعر إعادة الخصم في التأثير على سيولة المصارف.

توفر مصادر أخرى للسيولة: وجود مصادر بديلة للسيولة، مثل: القروض من مؤسسات مالية أخرى أو البنوك العامة التي لديها فروع لمصارف عملة أجنبية، ويقلل من أهمية القروض التي يقدمها البنك المركزي للمصارف التجارية. وهذا الأمر يقلل من تأثير سعر إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية، خاصة في حال وجود بنوك عامة في الدولة (عبد الحميد، 2009، ص 24).

3- نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني :

وهي نسبة من الودائع يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من إجمالي ودائعها على شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ، وتفرض نسبة الوديع بشكل جبري على البنوك التجارية إذا يجب عليها وبمقتضى القانون أن تحتفظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه؛ إذ فرضت نسبة الاحتياطي القانوني بهدف حماية المودعين من الأخطاء التي قد تحدث نتيجة للتصرفات غير الرشيدة من قبل البنوك التجارية إلا أن هذا الهدف تطور مع تطور دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وأصبحت نسبة الاحتياطي القانوني أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على إيجاد الائتمان ومنح القروض ، كما تعد إحدى السياسات الفعالة التي ينتهجها البنك المركزي للتأثير في النشاط الاقتصادي من رفع أو خفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، فمثلاً في حال التضخم يتجه البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية يرفع نسبة الاحتياطي القانوني للحد من قدرة البنوك التجارية من التوسع في منح القروض ، وبالعكس في حال الانكماش فان البنك المركزي يتجه إلى اتباع سياسة نقدية توسعية بخفض نسبة الاحتياطي القانوني لرفع قدرة البنوك التجارية في منح القروض (Langdana, 2016, 283).

عيوب نسبة متطلبات الاحتياطي القانوني:

على الرغم من أهمية متطلبات الاحتياطي الإلزامي كأداة فعّالة في التأثير على عرض النقود، وسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي للمصارف التجارية، إلا أن هناك بعض العيوب المرتبطة بها، وفقاً لما أشار إليه (العيسي وقطف 2006، 291).

1. التأثير الكبير على مضاعف النقود وعرض النقود: التغير النسبي في متطلبات نسبة الاحتياطي القانوني يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات كبيرة على مضاعف النقود وعرض النقود بشكل عام.
2. عدم كفاية الاحتياطي في حالات الطوارئ: على الرغم من أن الهدف الأساسي من الاحتياطي القانوني هو الحفاظ على حقوق المودعين، إلا أن هذه النسبة قد تكون غير كافية في حالات الكوارث أو التغيرات غير المتوقعة، مما يجعل من الصعب تلبية جميع مطالب المودعين
3. زيادة عدم اليقين المصرفي: التذبذب المستمر في متطلبات الاحتياطي القانوني يؤدي إلى حالة من عدم اليقين داخل المصارف، مما يجعل إدارة السيولة أكثر صعوبة.

ثانياً: ادوات السياسة النقدية المباشرة :

يقصد بالأدوات النوعية للسياسة النقديَّة تلك الأساليب المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، بهدف التأثير على نوعية الائتمان المصرفي، ومنح المصارف التجارية أَنواعاً معينة من القروض لتحقيق أَهداف اقتصاديَّة معينة ومن هذه الوسائل هي: (بيدة و أخرون، 2021، 457).

1- سياسة تأطير القروض :

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لا يجاد النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط بل أيضا تقليص المدة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة عن طريق البنك المركزي منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية التي لم تكن سببا في إحداث التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية؛ فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون هذه السياسة مرافقة لبرامج استقرار للكتلة النقدية، تشمل التقليل من النفقات العمومية، وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائض.

2- السياسة الانتقائية للقرض (ترشيد الائتمان):

يقوم البنك المركزي بتثبيت مقدار الائتمان الممنوح، ويقوم ترشيد الائتمان بتقييد المقدار المتاح لكل مصرف تجاري. وإن هذه الطريقة تسيطر حتى على عملية اعادة خصم الحوالات، ويمكن لها تثبيت الحد الأعلى للائتمان لهدف معين. وتفرض على المصارف التمسك بهذا الحد، ومن الممكن أن يساعد هذا في التقليص من المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف وفي حال توجه الائتمان إلى قطاعات غير مرغوب فيها (عبدالهادي وعباس , 2022 , 231) .

3- الإقناع الأدبي:

تستخدم البنوك المركزية هذه الأداة لتحقيق هدفها المتمثل في لفت الانتباه والحذر للمصارف التجارية، والهدف الذي يُريد تحقيقه كالسعي باتباع سياسة ائتمانية معينة؛ لتحقيق أهداف اقتصادية محددة وتشمل هذه الإجراءات العقوبات التي تتعرض لها المصارف لعدم تطبيق أَو مخالفة الأوامر والقوانين؛ لتجنب حدوث التَّضخُّم (بيدة وأخرون , 2021 , 457 – 458) .

4- سعر الصرف:

تستخدم المصارف أَسعار الصرف للتأثير على حجم التجارة الدولية، أَي أَنه يقلل من سعر الصرف العملة المحلية عندما يكون الغرض منه زيادة الصادرات وتحسين الاقتصاد الوطني لميزان المدفوعات، ويزيد سعر الصرف العملة المحلية عندما يكون الهدف زيادة حجم الاستيرادات (حاجي وأخرون , 2022 , 382) .

فضلاً عن أدوات السياسة النقدية التقليدية، ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها معظم بلدان العالم؛ فقد استحدثت أدوات جديدة للسياسة النقدية أطلق عليها بالأدوات الحديثة للسياسة النقدية التي تتمثل بنوعين هما :

أ- **التسيير الكمي:** أحد الأدوات السياسية النقدية غير التقليدية من الدول المتقدمة بسبب انخفاض معدل التضخم فيها مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد الأزمة العالمية 2003، البنك المركزي الأوربي، بنك اليابان، بنك إنكلترا، البنك الوني السويسري، وبنك ريكسبانك السويدي، أما في الجزائر استخدمت مؤخراً عام 2017، ويصعب استعمالها في الدول النامية نتيجة لارتفاع معدل التضخم بها، وطبقت لأول مرة في اليابان بعد حالة الركود التي أصابت اليابان عام (1990) (2022,1 Rebucci, et.al,) .

ب- **التسيير الائتماني** :استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي في عام 2009 لوصف مشتريات الأصول واسعة النطاق التي قام بها الاحتياطي الفيدرالي، والتي ركزت على تغيير جانب الموجودات في ميزانيته حجماً وتكوينا لدعم أسواق الائتمان الخاصة، وتعد أداة التسيير الائتماني إحدى أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ذات التأثير النوعي في ميزانية النبك المركزي إذ؛ يقوم بتغيير تركيبة ميزانية البنك المركزي من دون أن تحدث هناك زيادة في حجمها؛ إذ إن الهدف من التسيير الائتماني هو التأثير في أسعار الأوراق D'Amico & المالية المستهدفة وليس رفع كمية الاحتياطات الإضافية للمطلوبات. (D'Amico 2 ,2019 ,Kaminska &).

2.3.1 أنواع السياسة المالية:

تصف السياسة المالية التغييرات التي تطرأ على سلوك الإنفاق الحكومي والإيرادات في محاولة للتأثير على النتائج الاقتصادية، يمكن للحكومة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي (الذي يقاس غالبًا بالناتج المحلي الاجمالي) في الأمد القريب بتغيير مستوى إنفاقها وإيراداتها الضريبية، وفي حال سجلت ميزانية الحكومية فائضاً, أي عندما تتجاوز لإيرادات النفقات يقال إن السياسة المالية انكماشية, وعلية يتضح إن هناك اتجاهين للسياسة المالية هما: (Congressional_2021_1)

اولاً: السياسة التوسعية :

تؤدي السياسة المالية التوسعية التي تشمل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الإيرادات الضريبية أو الجمع بينهما إلى تحفيز النشاط الاقتصادي بزيادة الطلب الكلي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.(Congressional Budget Office_2011_19). والسياسة المالية التوسعية التي تشير إلى صافي الدخل في الإنفاق الحكومي (GT) بارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض عائدات الضرائب أو مزيج من الاثنين(Batayneh_2024_113) .

ثانياً: السياسة الانكماشية :

يمكن ملاحظة السياسة المالية الانكماشية (GT) عندما يتم خفض الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي أو مزيج من كلاهما والذي يؤدي إلى انخفاض عجز الميزانية أو فائض أكبر مما كانت عليه الحكومة في السابق في ميزانية متوازنة. أن السياسة المالية الانكماشية ترتبط عادة بفائض.(Batayneh_2024_113)

3.3.1 اهداف السياسة المالية :

من الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو المستدام، تحقيق التوظيف الكامل، وتحسين توزيع الدخل لضمان العدالة الاجتماعية، والسيطرة على معدلات التضخم، فضلاً عن تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

اولاً: تعزيز الاستقرار الاقتصادي :

يُعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه الحالة التي يتم فيها تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع انخفاض معدلات التضخم، والوصول إلى معدل طبيعي للبطالة، فضلاً عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وضمان التوازن في ميزان المدفوعات. تؤدي السياسة المالية دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لاسيما في مدة الازدهار أو الركود الاقتصادي، نظرًا لتأثيرها المباشر على المستوى العام للأسعار، ومستوى التوظيف، والدخل الوطني. وتعود أبرز مصادر الاختلالات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار إلى سببين رئيسين: الأول هو التغيرات في فضلاً عن ذلك، قد يسهم انخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج في تفاقم هذه الاختلالات (مختارية، 2018، ص 177).

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي :

تسهم السياسة الإيرادية في تحقيق النمو الاقتصادي بالأدوات الضريبية، حيث يؤدي خفض الضرائب إلى تحفيز الاستثمار المحلي، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعزز الأنشطة الاقتصادية، ويسهم في تحسين البيئة الاستثمارية (ناصر وهادي، 2019، 3).

ثالثاً: تحقيق التوظيف الكامل :

يمكن تحقيق التوظيف الكامل للطاقة الإنتاجية لاسيما باستخدام أدوات السياسة المالية، وهو هدف حظي باهتمام كبير من قبل الحكومات، خاصةً بعد أزمة الكساد الكبير؛ فعندما يعاني الاقتصاد من مشكلة البطالة، يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دورًا رئيسيًا في معالجة هذه المشكلة (كطيف والموسوي، 2021، ص. 28).

رابعاً: تحسين توزيع الدخل الوطني (لضمان العدالة الاجتماعية) :

يهدف هذا التوجه إلى تحقيق توزيع عادل للدخل القومي والثروة بين أفراد المجتمع، مما يسهم في تعزيز الرفاهية الاجتماعية. يمكن للحكومة أو السلطة المالية تحقيق ذلك بأدوات مثل فرض ضرائب تصاعدية على الدخول المرتفعة؛ مما يتيح توفير موارد مالية إضافية. تُستخدم هذه الموارد لزيادة الإنفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات غير الإنتاجية، مما يؤدي إلى إعادة توزيع الإيرادات لصالح الأفراد ذوي الدخل المنخفض، ومن ثم دعم العدالة الاجتماعية وتعزيز آثار النمو الاقتصادي (Allen, 2020, p. 6).

خامساً: استقرار المستوى العام للأسعار(والسيطرة على معدلات التضخم) :

الهدف هو تقليل التقلبات غير المرغوب بها في المستوى العام للأسعار التي يعاني منها الاقتصاد؛ نتيجة زيادة الطلب الكلي والاستهلاك. ولذلك، تسعى السلطات (رزاي, 2018, 200).

سادساً: تحقيق التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص :

ويتحقق هذا التوازن عندما تتساوى المنافع الحدية للنشاط الاقتصادي الحكومي مع المنافع الحدية المفقودة نتيجة جمع الحكومة لإيراداتها من الأفراد. ومن ثم، يُمثل التوازن الاستخدام الأمثل لإمكانيات أفراد المجتمع لتحقيق الحجم الأمثل للإنتاج (محيرق، 2012، ص. 140).

3.2.1 ادوات السياسة المالية :

يمكن للحكومة التأثير على النشاط الاقتصادي باستخدام الأدوات الرئيسة للسياسة المالية، وهي: النفقات العامة، الإيرادات العامة، والموازنة العامة؛ ففي حالات الركود الاقتصادي، تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد. وأما في حالات التضخم، الذي يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، فإن الحكومة تتدخل بتطبيق سياسة مالية انكماشية لتقليص معدلات التضخم .

اولاً: الانفاق العام :

يمثل الإنفاق العام إجمالي المصروفات التي تتحملها الحكومة لتوفير السلع والخدمات العامة وضمان الوفاء بمسؤولياتها تجاه المجتمع، ويشمل هذا الإنفاق مجالات مثل: التعليم، الرعاية الصحية، الدفاع، تطوير البنية التحتية، برامج الرعاية الاجتماعية، والنفقات الإدارية. يركز تحليل الإنفاق العام على تقييم كفاءة تخصيص الموارد، وفعالية الإنفاق الحكومي، فضلاً عن قياس أثر البرامج والسياسات الحكومية على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. (Eze and Amanawa, 2024, 83)

1_ عناصر النفقات العامة :

تقسم عناصر النفقات العامة على ثلاثة اقسام

أ_ النفقات العامة مبلغ نقدي: تُعرَّف النفقات العامة بأنها المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لشراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو للحصول على السلع الرأسمالية المطلوبة لدعم العمليات الإنتاجية، أو لتقديم الإعانات والمساعدات بمختلف أشكالها. وتتسم النفقات العامة بضرورة اتخاذها الشكل النقدي لضمان إدراجها ضمن إطار الإنفاق العام للدولة. (شمسي، 2024 ص182)

ب_ النفقات العامة من اجل تحقيق النفع العام: إذ يشترط في النفقات العامة أن تُوجَّه لتحقيق منفعة عامة، أي إشباع احتياجات المجتمع مثل الأمن، الدفاع، القضاء، التعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية. ويعود هذا الشرط إلى الهدف الأساسي من تخصيص الأموال العامة للسلطات العامة، وهو تلبية الحاجات العامة. وعليه، يجب أن تُخصص النفقات العامة بما يحقق المنفعة العامة، مع الحرص على ضمان العدالة في توزيع الأعباء المالية بين جميعهم الأفراد بشكل متساوٍ ومنصف.(شمسي، 2024، ص182)

ت_ النفقات العامة يقوم بها شخص عام: ويهدف بها إلى تحقيق منفعة عامة. وتُنفَّذ هذه النفقات من قبل الحكومة، سواء عبر رئيس الحكومة، الوزارات المختصة، أو الجهات المحلية مثل: مجالس المحافظات. ويكون الهدف من هذه النفقات تلبية احتياجات عامة تخدم المجتمع بأكمله، استناداً إلى مبدأ المساواة في تحمل الأعباء المالية بالضرائب والرسوم. وأما إذا قام فرد أو جهة خاصة ببناء مستشفى أو مدرسة، فإن ذلك يُعد نفقة خاصة تحقق منفعة عامة، لكنه لا يُصنَّف ضمن الإنفاق العام، الذي يُميز بارتباطه بالدولة أو الجهات العامة في تنفيذه وتمويله(الشيباني، 2013، 32).

2_ ظاهرة تزايد النفقات العامة واسبابها:

تُبرز ظاهرة تزايد النفقات العامة من الدراسة التي أجراها الاقتصادي الألماني أدولف فاكتر حول تطور الإنفاق العام في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر. وقد صاغ فاكتر قانونًا يُعرف باسم قانون فاكتر، الذي ينص على أنه مع تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي، يزداد نشاط الدولة، سواء أكانت نامية أم متقدمة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام بمعدل يفوق معدل زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

ثانياً: الايرادات العامة :

تؤدي الإيرادات العامة دورًا أساسيًا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تُستخدم لتغطية الإنفاق العام بما يدعم الاستقرار المالي، يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص الفجوات الاجتماعية (السعدون، 2021,235) . تقسم الإيرادات العامة على عدة اقسام:

1- الضرائب:

2- الرسم:

3- الدومين:

4- القروض العامة:

5- الثمن العام

6- الغرامات:

7_ الإعانات:

8_ الاصدار النقدي الجديد:

ثالثاً: الموازنة العامة:

الموازنة العامة هي خطة مالية مستقبلية تعكس تقديرات الدولة للنفقات العامة اللازمة لتوفير السلع، والخدمات الاقتصادية والاجتماعية، مقابل الإيرادات العامة المتوقعة من مصادرها المختلفة، وذلك في مدة زمنية محددة بهدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية، الاستقرار المالي، وتعظيم العوائد الاجتماعية ضمن إطار السياسة المالية للدولة.(عبدالغني, 2024, 145) ونظام الموازنة السليم هو إطار مالي يُبنى على الشفافية والمساءلة، بحيث يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة من الاستجابة الفعّالة لمخاوفهم، ووضع خطط مدروسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. يتم ذلك بإدارة الموارد المتاحة بكفاءة واستدامة؛ مما يجعل الموازنة الأداة الرئيسة لتنفيذ السياسة المالية وتوجيهها نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل (Oecd, 2014).

1_ مرحلة إعداد الموازنة العامة: إعداد الموازنة العامة عملية محورية تقوم بها الحكومة في معظم دول العالم؛ إذ تُعد الحكومة مشروع الموازنة بناءً على تقديرات الإيرادات والنفقات العامة، وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبعد ذلك يُعرض المشروع على البرلمان أو السلطة التشريعية التي تمثل الشعب؛ لاعتماده والموافقة عليه وإصداره في شكل قانون. من حيث الشكل، وتُعد الموازنة العامة قانوناً لأنها تُصدر عن سلطة تشريعية مختصة(الجبوري, الجبوري, 2022, 488).

2_ مرحلة اعتماد الموازنة العامة: تعد هذه المرحلة من اختصاص السلطة التشريعية (البرلمان) بوصفها ممثلةً للشعب. بعد إعداد مشروع الموازنة من قبل مجلس الوزراء، بعرض على البرلمان؛ إذ تُشكَّل لجنة مالية لمناقشته والتحقق من صحة البرامج الحكومية، وقد يتطلب ذلك استدعاء بعض الوزراء والخبراء للمناقشة. بعد إتمام هذه الإجراءات يُطرح المشروع للتصويت في البرلمان، فإذا حصل على الأغلبية يصبح قانونًا رسميًا ومرخصًا للتنفيذ. (ال زيارة, 2024, 17)

3_ مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: تبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة من تاريخ المصادقة على قانون الموازنة للسنة المعنية وحتى نهاية السنة المالية، وتشمل هذه المرحلة تنفيذ العمليات المتعلقة بالموازنة، سواء من حيث تحصيل الإيرادات أو صرف النفقات، ويتم ذلك عبر وكلاء مفوضين متخصصين في إدارة تصفية الإيرادات، وتنفيذ النفقات على وفق الإجراءات الإدارية المقررة.(الجليل, وعثمان, 2022, 535).

4_ مرحلة الرقابة على الموازنة: الرقابة البرلمانية على الموازنة العامة تُعد من الركائز الأساسية في الأنظمة الديمقراطية؛ إذ تعكس التزام البرلمان بحماية الإرادة الشعبية وتحقيق المصلحة العامة، وتتجلى أهمية هذه الرقابة في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية (حسين, 2024, 694).

5- الحسابات الختامية: هو المرحلة النهائية في دورة الموازنة العامة للدولة؛ إذ يتم فيها استعراض الأداء المالي الفعلي مقارنة بالتقديرات التي وصفت في الموازنة المعتمدة، وتعكس هذه المرحلة الإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها، والنفقات الفعلية التي تم إنفاقها، وما إذا كانت هناك فوائض أو عجز مالي، كما أنها تقدم تحليلاً لنتائج تنفيذ الموازنة على وفق الأسس والمعايير المحاسبية،(علي ونسرين, 2018, 197).

رابعاً: عجز الموازنة العامة:

يشير عجز الموازنة العامة إلى الحالة التي تتجاوز فيها النفقات الحكومية الإيرادات العامة للدولة في مدة زمنية محددة؛ مما يعكس خللاً في التوازن المالي. ويُعد هذا المفهوم أحد المؤشرات الأساسية لتقييم الأداء المالي والاقتصادي للدولة؛ إذ يُعبّر عن الوضع المالي الحقيقي وقدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بكفاءة، وقد تباينت التفسيرات الاقتصادية بشأن أسباب وأبعاد عجز الموازنة، مما يجعله محوراً رئيساً للنقاشات الاقتصادية والسياسات المالية. (Al-Jumaili & Mujbal, 2022:132)

1- انواع عجز الموازنة العامة :

أ_ العجز الشامل أو العجز: الكلي يُعدّ مقياسًا أوسع وأشمل من المفهوم التقليدي للعجز؛ إذ يأخذ في الاعتبار النفقات العامة جميعها ، بما في ذلك مدفوعات الفائدة على الدين العام. يُقارن هذا العجز بإجمالي الإيرادات العامة التي تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فضلاً عن المنح مع استثناء حصيلة القروض، ويُظهر هذا المؤشر الفرق السلبي بين النفقات والإيرادات؛ مما يعكس مدى الحاجة إلى تمويل إضافي. ومن ثم، لا يوفر هذا العجز مؤشرًا واضحًا للمسؤولين حول مقدار الموارد الإضافية التي يجب على الحكومة اقتراضها، سواء أكانت من القطاع الخاص المحلي أو من الجهات الأجنبية. (Murad and Mohammed, 2023, p. 272)

ب_ العجز الجاري: يُشير إلى صافي المطالب المالية للقطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها من الاقتراض، ويُقاس هذا النوع من العجز بالفرق بين إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة، مع استبعاد الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السندات السابقة. بمعنى آخر يُعرّف العجز الجاري بأنه الفرق بين النفقات العامة الجارية (التي تشمل المصروفات التشغيلية، والإدارية مثل الرواتب والخدمات الأساسية)، والإيرادات العامة الجارية (كالإيرادات الضريبية، وغير الضريبية التي تتكرر بانتظام)، وبذلك يُعدّ هذا العجز مؤشرًا حيويًا لتقييم الاستدامة المالية قصيرة الأجل للحكومة؛ إذ يُظهر مدى اعتمادها على الاقتراض لتغطية النفقات التشغيلية الاساسية. (Baroud, shuaibetb, 2022, 352)

ت_ العجز الأساس: يُشير إلى مقياس مالي يستبعد مدفوعات فوائد الديون المستحقة من حساب العجز؛ لأن هذه الفوائد ترتبط بالتزامات مالية سابقة، وليست بالنفقات الجارية أو الجديدة. بمعنى آخر، يُعبر العجز الأساس عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة (باستثناء الفوائد على الديون السابقة) وإجمالي الإيرادات العامة؛ مما يجعله مؤشرًا أكثر تركيزًا على الأداء المالي الحالي والقدرة على تغطية النفقات التشغيلية، والاستثمارية دون الاعتماد على الاقتراض لسداد فوائد الديون (Baroud and Shuaibet 2022, 352)

خامساً: الدين العام:

الدين العام يشير الدين العام إلى إجمالي الالتزامات التعاقدية المباشرة، والمحددة المدة التي تتحملها الحكومة تجاه الأطراف الأخرى، ويتضمن ذلك ديون الحكومة المركزية، والهيئات الخدمية، والدوائر المالية. ويمكن وصف الدين العام أيضًا بأنه مجموعة الالتزامات المالية التي تلتزم دولة معينة بسدادها للدائنين، سواء كانوا داخليين أو خارجيين، وينتج عن هذا الدين التزامات متعددة تشمل الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والمؤسسات الدولية، فضلاً عن القروض المقدمة من البنوك الأجنبية إلى الحكومة أو إلى مشاريع داخل الدولة، والتي يُطلق عليها اسم الدين الخاص. كما تشمل هذه الالتزامات القروض المقدمة من دولة إلى أخرى.(Ebadi, Agha, 2024, 37)

1- انواع الدين العام:

أ- الدين العام الداخلي:

ويُعرف الدين الداخلي أيضاً بأنه التزام مالي تتحمله الدولة أو إحدى هيئاتها العامة تجاه الدائنين، وفقاً لشروط العقد المبرم بين الطرفين. ويُصنّف الدين على أنه داخلي إذا تم إصدار أوراق الدين داخل الدولة وبعملتها الوطنية، كما يتطلب عقد الدين الداخلي توافر مدخرات وطنية تفوق حاجة السوق المحلية للاستثمارات الخاصة مما يسمح بتحويل جزء منها لسداد هذا الدين، وغالباً ما يُطلق عليه اسم الدين الوطني نظراً لدوره في تمويل النفقات الاستثنائية مثل: إعادة الإعمار بعد الكوارث الطبيعية أو الحروب،

ويتوقف حجم الدين الحكومي على الأصول التي يحتفظ بها الدائنون على شكل أوراق مالية حكومية، مما يجعله أداة رئيسة لدعم الاستقرار الاقتصادي وتمويل المشروعات التنموية (Kazem، 2024، 121).

ب- الدين العام الخارجي:

يُعد الدين العام الخارجي أحد الأدوات المالية التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل احتياجاتها الاقتصادية والتنموية، ولاسيما عند مواجهة عجز في الموازنة العامة أو الحاجة إلى تمويل مشاريع استثمارية كبرى، يتميز هذا النوع من الدين بكونه التزاماً من الدولة تجاه أطراف خارجية، سواء كانوا حكومات أجنبية، أو مؤسسات مالية دولية، أو مستثمرين أجانب، ويتم التعامل به عادة بالعملات الأجنبية أم بسندات وأوراق مالية الدولية، ويعد الدين العام الخارجي أداة تمويلية مهمة، لكنه يحتاج إلى إدارة حكيمة واستراتيجية واضحة لضمان الاستفادة منه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من دون التأثير السلبي على الاستقرار المالي للدولة (Marie، and, Moslem, 2023, 43) .

1-3: توصيف الأنموذج والإطار النظري لمنهجية القياس المستخدمة

1-3-1: توصيف الأنموذج وصياغته:

أن الأنموذج القياسي بصيغته العامة، والمطلوب تقديرهُ، وتحليل نتائجهُ في هذه الدراسة يأخذ الشكل الآتي:

$$MSR_t = f\ (MOM_t\ ,\ RDP_t\ ,\ RRR_t\ ,\ RIR_t\ ,\ PS_t\ ,\ PR_t) + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة، فسوف تأخذ الشكل الآتي:

$$\ln MSR_t = f\ (\ln MOM_t\ ,\ \ln RDP_t\ ,\ \ln RRR_t\ ,\ \ln RIR_t\ ,\ \ln PS_t\ ,\ \ln PR_t) + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ أن:

$n=34$; $t = 1,2,\ldots,n$; مدة الدراسة (1990-2023) ; ln: اللوغاريتم لطرفي المعادلة.

MSR_t: المتغير التابع ويمثل معدل الاستقرار النقدي.

MOM_t: المتغير المستقل الأول ويمثل عمليات السوق المفتوحة.

RDP_t: المتغير المستقل الثاني ويمثل سعر اعادة الخصم.

RRR_t: المتغير المستقل الثالث ويمثل الاحتياطي الإلزامي.

RIR_t: المتغير المستقل الرابع ويمثل سعر الصرف الحقيقي.

PS_t: المتغير المستقل الخامس ويمثل النفقات العامة.

PR_t: المتغير المستقل السادس ويمثل الإيرادات العامة.

U_t: المتغير العشوائي أو ما يسمى بحد الاضطراب، وهو يشمل المتغيرات الأخرى كافة غير المقاسة وغير الداخلة في الأنموذج التي يعتقد أنها تؤثر في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

-اختبار استقراريه متغيرات الدراسة:

يعرض جدول (1) أن نتائج اختبار فيلبس-بيرون Phillips-Perron (PP) لمعرفة استقراريه متغيرات الدراسة في العراق، إذ يلاحظ من نتائج الجدول، واعتماداً على القيم الاحتمالية لنتائج اختبار (PP) للمتغير المعتمد (معدل الاستقرار النقدي **MSR**)، والمتغير المستقل الأول (عمليات السوق المفتوحة **MOM**) أقل من مستوى المعنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى أن السلاسل الزمنية لهذين المتغيرين مستقرين بالمستوى، أي أن درجة تكامل كل منها هي الصفر (0)I، بينما كانت القيم الاحتمالية لنتائج اختبار (PP) لباقي المتغيرات المستقلة (سعر اعادة الخصمRDP ، والاحتياطي الالزاميRRR ، وسعر الصرف الحقيقيRir ، النفقات العامةPS ، والإيرادات العامةPR) كانت أكبر من مستوى المعنوية (10%)، وهذا يشير إلى أن السلاسل الزمنية لهذه

المتغيرات غير مستقرة بالمستوى، ولكن عند حساب الفرق الأول لكل منها أصبحت القيم الاحتمالية لنتائج الاختبار أقل من مستوى المعنوية (5%)، أي أن هذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول ومن ثم فان درجة تكامل كل منها هي الواحد (1)I، وبذلك تتحقق شروط تقدير نماذج (ARDL).

جدول (3): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الأنموذج في العراق باستخدام اختبار (PP)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	**Inter.&Trend**	**Intercept**	**Inter.&Trend**
lnMSR	-3.9430***	-4.0933**	-11.2329***	-14.0044***
	(0.004)	(0.015)	(0.000)	(0.000)
lnMOM	-3.2649**	-3.4506*	-9.5929***	-9.3200***
	(0.025)	(0.062)	(0.000)	(0.000)
lnRDP	$-1.8966^{n.s}$	$-3.1114^{n.s}$	-9.7271***	-11.8547***
	(0.329)	(0.120)	(0.000)	(0.000)
lnRRR	-2.7292*	$-2.7813^{n.s}$	-5.8131***	-5.7307***
	(0.079)	(0.214)	(0.000)	(0.003)
lnRIR	$-1.009^{n.s}$	$-1.068^{n.s}$	-8.036***	-8.9921***
	(0.738)	(0.919)	(0.000)	(0.000)
lnPS	$-1.6756^{n.s}$	$-2.0111^{n.s}$	-3.8453***	-4.1372**
	(0.434)	(0.457)	(0.006)	(0.014)
lnPR	$-1.2469^{n.s}$	$-2.1727^{n.s}$	-3.7151***	-3.6292**
	(0.642)	(0.488)	(0.009)	(0.043)

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية.

تشير كل من (*، **، *، n.s) الى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%، وعدم المعنوية) على التوالي.**

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرمجية Eviews-12.

-اختبار التكامل المشترك في أنموذج ARDL:

من أجل الكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج من عدمه، نستخدم اختبار الحدود؛ إذ كانت نتائج هذا الاختبار كما في جدول (3)؛ إذ يلاحظ من النتائج وأن قيمة (F) البالغة (12.805) هي أكبر من الحد الأعلى للتكامل I(1) عند مستويات المعنوية جميعها، مما يشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات أدوات السياسة النقدية، والمالية (عمليات السوق المفتوحة، وسعر اعادة الخصم، والاحتياطي الالزامي، وسعر الصرف الحقيقي، والنفقات العامة، والإيرادات العامة) وبين معدل الاستقرار النقدي في العراق.

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في العراق باستخدام اختبار الحدود.

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Sig. F**	**I(0)**	**I(1)**
F-statistic	12.80535	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات البرمجية Eviews-12.

تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج ARDL، حيث أظهرت قيمة F = 12.80535 تفوقًا واضحًا على الحدود العليا عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%).

هذا يعني أن النموذج يحتوي على تكامل مشترك (Cointegration)، ويُصبح من المناسب تقدير العلاقة في المدى الطويل، بالإضافة إلى تحليل النموذج المصحح للخطأ (ECM) لمعرفة العلاقة في الأجل القصير وسرعة التعديل نحو التوازن.

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والمالية ومعدل الاستقرار النقدي في العراق.
2. أظهرت نتائج الاختبارات القياسية أن سعر إعادة الخصم يُعد الأداة الأكثر تأثيراً بين أدوات السياستين النقدية والمالية، إذ بلغ تأثيره نحو (4.2024)، تليه الإيرادات العامة، ثم النفقات العامة، ومن ثم الاحتياطي الإلزامي، تأثيرات هذه الأدوات جميعها معنوية وموجبة، وفي المقابل بينت النتائج أن كل من عمليات السوق المفتوحة وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير معنوي لكنه سلبي على معدل الاستقرار النقدي.
3. تبيّن أن سعر الصرف الحقيقي كان من أكثر العوامل تأثيرًا على الاستقرار النقدي في المدة المدروسة؛ ولاسيما بعد عام 2003.
4. كشفت البيانات أن عمليات السوق المفتوحة لم تُفعل بشكل كافٍ حتى مراحل متأخرة من الدراسة، مما قلل من دورها في التأثير على الاستقرار النقدي.
5. اتضح أن الاحتياطي الإلزامي استُخدم أداة للضبط النقدي في مدد محددة، ولا سيما في أوقات التضخم، لكنه افتقر إلى الاستمرارية والمرونة.
6. أظهر تحليل سعر إعادة الخصم أنه لم يُستخدم بفعالية كأداة لامتصاص السيولة أو تحفيز الإقراض في معظم المدد المدروسة.
7. ساهمت الإيرادات العامة، خصوصًا النفطية منها، بشكل كبير في تعزيز أو زعزعة الاستقرار النقدي تبعًا لتقلبات أسعار النفط.
8. الإنفاق العام لعب دورًا مزدوجًا؛ إذ ساعد في دعم النمو الاقتصادي لكنه شكّل عامل ضغط تضخمي في مدد العجز المالي.
9. تباين أثر أدوات السياسة النقدية بين المدد الثلاثية، ما يعكس ضعف التنسيق المؤسسي والسياسات النقدية غير المستقرة.
10. غياب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية كان أحد أبرز أسباب ضعف تحقيق الأهداف الاقتصادية في العراق.
11. يظهر أن البنك المركزي العراقي اكتسب مزيدًا من الاستقلالية بعد 2003، إلا أن تأثير ذلك في الاستقرار النقدي بقي محدودًا.
12. ساهمت الأحداث الأمنية والسياسية والاقتصادية في العراق في التأثير على فعالية الأدوات الاقتصادية بشكل عام.
13. يُلاحظ وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق العام، والتضخم في عدة فترات زمنية، مما أثّر سلبًا على الاستقرار النقدي.
14. تؤكد النتائج أن السياسة المالية اعتمدت في الغالب على الإنفاق الجاري من دون توجه واضح نحو الإنفاق الاستثماري طويل الأمد.
15. غياب الاستدامة في الإيرادات العامة زاد من هشاشة الوضع النقدي، ولاسيما في سنوات انخفاض أسعار النفط.
16. تقلبات سعر الصرف أثرت بشكل مباشر على استقرار الأسعار، وثقة المستثمرين؛ مما يؤكد الحاجة إلى سياسة نقدية أكثر فاعلية واستقرارًا.

التوصيات:

1. ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية بشكل متكامل وخاصة عمليات السوق المفتوحة لضبط السيولة بشكل أكثر كفاءة.
2. تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتزويده بالأدوات الحديثة اللازمة لغرض الاستقرار النقدي.
3. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل الاعتماد على النفط وتحقيق استدامة مالية.
4. تنسيق أفضل بين السياسة النقدية، والسياسة المالية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة.
5. إعادة النظر في آليات تحديد سعر إعادة الخصم بما يعزز دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي.
6. تحسين كفاءة الإنفاق العام، بزيادة نسبة الإنفاق الاستثماري وتقليص الإنفاق الجاري.
7. ضبط مستويات الاحتياطي الإلزامي بشكل مرن بما يتلاءم مع مستويات السيولة في السوق.
8. اعتماد نظام أكثر مرونة في إدارة سعر الصرف، يوازن بين استقرار العملة وتشجيع الصادرات.
9. بناء قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة، وشاملة لدعم اتخاذ القرار في السياسة النقدية والمالية.
10. تطوير التشريعات الناظمة لعمل السياسة النقدية بما يواكب التحديات الاقتصادية والمالية المعاصرة.

قائمة المصادر العربية:

1. بلباس، فيصل غازي مصطفى، 2022، تكامل السياسات النقدية والمالية وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل .
2. القطيط، جهاد صبحي (2020) ،اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي. دراسة قياسية خلال الفترة (2001_2018) جامعة شقراء_ المملكة العربية السعودية
3. الرفيعي، محمد مناحي. (2020) ، تحليل أثر اتجاهات السياسة النقدية على مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 10_العدد 4. 262_274
4. الصالح، رضا علي والرتيمي، عبد المجيد هادي . (2020) واقع السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية (2012 - 2019) ، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع ، العدد 10 ، ص 1-26 .
5. الزهرة، ديش فاطمة (20179) دور السياسة النقدية في الحد من الازمات الاقتصادية دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة الاورو، جامعة بوبكر بلقايد _تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
6. عبو، عمر و قسول، كمال . (2018)، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية ، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد(5 ، العدد 1 ، 47-61)
7. سعيد، أسامة . (2015) ، استقرار الأفكار النقدية عند المقريزي ، مجلة جامعة التشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 37 ، العدد 2، ص 27-44
8. عبد الحميد، عبد المطلب عبد الحميد ، 2009، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي الدار الجامعية الاسكندرية
9. بيدة ، صابرين قاسم و الكبيسي ، محمد صالح و الخزرجي ، ثريا عبدالرحيم . (2021), دور السياسة النقدية في الحد من التضخم في العراق من خلال الية التعقيم النقدي لما بعد 2003، **مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية** ، المجلد 27 ، العدد 126 ،481 - 454
10. حاجي ، عصمت ابراهيم و عبدالله ، كوفان طه و رشيد ، شمال خليل . (2022) ، اثر بعض متغيرات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2019- 2005) مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18 ، العدد 57 , ص 222-262.
11. العيسى، نزار سعد الدين، والقطف ابراهيم سليمان 2006 مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
12. عبدالهادي ، اية علاء الدين و عباس ، صبحي حسون. (2021) ، اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004 – 2020), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 73 , ص 926 -996 .
13. الشيباني ، الشيخ احمد ولد (2013) ، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر
14. رزاي ، سعاد . (2018) ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط ، (2000 - 2015) ، مجلة المدير ، العدد 7 ، ص -201
15. مختارية ، دين . (2018) ، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية ". مجلة الاقتصاد والتنمية ، المجلد 6 ، العدد 2 ، ص 171 - 187.
16. ناصر ، عبير علي و هادي ، سالم عواد . (2019) ، دور ادوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية - دائرة الموازنة ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد 14 ، العدد 48 ،3ص
17. كطيف ، ثامر ابراهيم و الموسوي ، رحمن حسن . (2021) ، تحليل دور السياسة المالية في بيئة الاستثمار العراقي للمدة (2018) - (2004) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم ، المجلد 13ص 28228-306, 41العدد
18. رزاي ، سعاد . (2018) ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط ، (2000 - 2015) ، مجلة المدير ، العدد 7 ، ص 198 - 217.
19. محيرق ، فوزي (2012) ، ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية "، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، العدد 7 ، المجلد 2، 127-146 ص
20. شمسي، رفل اياد (2024)، اثار أهم التغيرات الاقتصاد الكلية على النفقات العامة للعراق للمدة (2004_2021) دراسة تحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية، العدد 2، المجلد3، ص182
21. السعدون، معد حازم ، (2021) المصارف في دعم السياسة المالية للدولة العراقية: دراسة استطلاعية في مصرف الرافدين والمصرف الزراعي / محافظة نينوى، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، العدد 3، الصفحات 225-254 ص 235
22. الجبوري، مجيد حميد جودة، الجبوري، رشيد حميد جودة (2022) رقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الموازنة العامة ومدى فاعليتها، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد (٧)، العدد (٢) ، الجزء (٢)، ٤٨٨.
23. آل زيارة، كمال عبد حامد، (2024)، تحليل مراحل دورة الموازنة العامة والحساب الختامي في العراق مع تسليط الضوء على مشكلة الإخلال بالتوقيتات القانونية وتأثيراتها الاقتصاد, مجلة, اهل البيت, المجلد,19 العدد, 1
24. الجليل، عمالو عبد و عثمان، مداحي . (2022)، آليات تعزيز الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة العامة في الج ا زئر في ظل الإصلاح الموازناتي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 1 ، 529 - 541 .
25. حسين، وار نورالدين، (2024)، الرقابة البرلمانية على تنفيذ الموازنة في العراق، مجلة، الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 130، العدد 10،

26. علي، قرود ونسرين، كزيز. (2018)، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي - حالة الجزائر (2007 - 2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4 ، 192-209

قائمة المصادر:الاجنبية:

1. Einzing, Monetary Policy : Means and Ends, 2000 Penguin Books Harnonsdworth Midlesex, ,p55
2. Warin , Thierry , Monetary Policy: From Theory to Practices (2005) MIDDLEBURY COLLEGE ECONOMICS DISCUSSION PAPER NO. 05-08
3. Kareem, salam hamid and samimi, ahmad jafari and hakimabadi, mohammad taghi gilak and tehranchian, amir mansour (2022), surveying the effect of monetary policy instrument components on the performanceof commercial banks in mena countries especially iraq, al-qadisiyah journal for administrative and economic sciences, vol 24, no 3, pp. 545-559
4. Shahzad, U., Orsi, B., & Sharma, G. D. (2024). Managing inflation expectations and the efficiency of monetary policy responses to energy crises. Energy Economics, 133, 107
5. Sellon Jr, G. H., & Corning, J. (2004). Expectations and the monetary policy transmission mechanism. Economic Review (01612387), 89(46_
6. Dragne, Luminita and Balaceanu, Cristina. (2014), Theories and International Journal of Academic Research In Monetary Policy Economic and Management Sciences. Vol 3, No 2.
7. pailwar veen keshav, (2013) Economic Environment of Business,PHI,Learning,Delhi,
8. Rebucci, alessandro and hartley, jonathan and jimenez, daniel (2022), an event study of covid-19 central bank quantitative easing in advanced and emerging economies nber working paper series, pp 1-43.
9. D'Amico, Stefania and Kaminska, Iryna (2019), Credit Easing versus Quantitative Easing: Evidence from Corporate and Government Bond Purchase Programs, Staff Working Paper No. 825, pp. 2-45
10. Batayneh, K. I., Aleqap, M. M., & Salamat, W. A. (2024). The Impact of Fiscal and Monetary Policies on Economic Growth: An Empirical Study of the USA. ELIT–Economic Laboratory for Transition Research, 20(3), 113-126
11. Allen, tony.(2020), public financial management: revenue, centre for financial and management studies, university of london, pp. 6
12. Eze and Amanawa .(2024), The Impact of Public Finance on Organizational Effectiveness, International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR) , Vol. 8 Issue 1, Pages: 83
13. Oced (2014), draft recommendation of the oecd council on the principles of budgetary governance oecd principles of budgetary governance paris, pp 1
14. Al-Jumaili, F. T. M & Mujbal, I. H., (2022), The Impact of Financial Sustainability The Problem of Budget Deficit in the Iraqi Economy for the Period (2005-2020), Joum Of Business Economics For Applied Research Volume (3), Issue (5), University Fallujah, College of Administration and Economics, Al-Anbar, Iraq.
15. Baroud, maryam najeh abdul amir and shuaibetb, sondos jassim (2022), financing the general budget deficit in the arab gulf oil states and the possibility of benefiting from it in iraq, the kingdom of saudi arabia as a model, al-qadisiyah journal for administrative and economic sciences, vol 24, no 2, pp 341-361
16. Ebadi, B. M., & Agha, T. A. F. A. M. The role of some financial policy variables in reducing the unemployment problem in Iraq for the period (2004-2022).
17. Kazem ،Zahraa Sabah ،(2024) ،Analysis of the development of the components of internal public debt in Iraq for the period (2005 - 2022) ،Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences،
18. Marie ،Burhan Sheeaa ،Moslem ،Hamdya Shaker ،(2023) ،Effect of Public Debt on The Trade Balance in Iraq For The Period (2003-2021) ،Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS) ،Vol.29 (NO. 136) 2023, pp. 40-48